لاحظ أن ٤٨ دولة من الدول الأعضاء لا تزال متأخرة في تقديم تقاريرها التي دعا القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى تقديمها. ودعا هذه الدول إلى أن تعجل بتقديم تقاريرها، حفاظا على عالمية الاستجابة التي يتطلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛

دعا اللجنة إلى مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها على فترات منتظمة وأعرب عن نيته في مراجعة هيكل اللجنة وأنشطتها في موعد أقصاه ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

المقرر المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٦٧): القرار ١٥١٦ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٦٧، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أدلى ممثل تركيا ببيان. وأدان الهجمات التي وقعت مؤخرا في اسطنبول. وقال إنه بينما نجح المجتمع الدولي في التوصل إلى إدراك واسع النطاق مفاده أنه ينبغي عدم التمييز بين حوافز الإرهاب وأشكاله وما يسمى بأسبابه، فإنه لم ينجح بالقدر نفسه في إظهار الحساسية نفسها إزاء عدم التمييز بين ضحايا الإرهاب، مضيفا أن جميع ضحايا الإرهاب يستحقون أن يعاملوا بنفس الطريقة[٢٢٦].

ووجه الرئيس (أنغولا) اهتمام المجلس إلى مشروع قرار[٢٢٧]؛ وتم طرحه للتصويت، واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥١٦ (٢٠٠٣)، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

أدان بأشد لهجة الاعتداءات بالقنابل التي وقعت في اسطنبول، تركيا، في ١٥ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والتي أودت بأرواح العديدين وأصيب فيها كثيرون، وكذلك الأعمال الإرهابية الأخرى في مختلف البلدان، واعتبر تلك الأعمال، شأنها شأن أي عمل من أعمال الإرهاب، خطرا يتهدد السلام والأمن؛

أعرب عن عميق مواساته وتعازيه لشعبي وحكومتي تركيا والمملكة المتحدة ولضحايا الاعتداءات الإرهابية وأسرهم؛

حث جميع الدول، على القيام، وفقا لالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، على التعاون في الجهود الرامية إلى العثور على مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية ومنظميها ومن يرعونها، وتقديمهم إلى العدالة.

باء – جلسة مجلس الأمن الرفيعة المستوى المكرسة لإحياء الذكرى السنوية لـ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: أعمال الإرهاب الدولي

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٠٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٠٧، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ”جلسة مجلس الأمن الرفيعة المستوى المكرسة لإحياء الذكرى السنوية لـ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: أعمال الإرهاب الدولي“.

وأدلى كل من الأمين العام وممثل الولايات المتحدة[٢٢٨] ببيان. وذكر الرئيس (بلغاريا)، في ملاحظاته الافتتاحية، أن الاجتماع يُعقد لتكريم ذكرى ضحايا

(٢٢٦) S/PV.4867، الصفحة ٢.

(٢٢٧) S/2003/1106.

(٢٢٨) كانت بلغاريا ممثلة برئيسها؛ وكان تمثيل جميع أعضاء المجلس الأخرين على مستوى الوزراء.

الهجمات الإرهابية التي أصابت الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٢٢٩].

وشدد الأمين العام على دور المجلس بوصفه الهيئة الرئيسية في الكفاح ضد الإرهاب، وذلك لكونه المنتدى لبناء أوسع تحالف دولي ممكن. وفي معرض التنويه باتخاذ المجلس قرارات قوية بعد الهجمات، أشار الأمين العام إلى تعاون الدول الأعضاء في طائفة واسعة من مجالات مكافحة الإرهاب. وأكد أن الشرعية العالمية لمكافحة الإرهاب، بعد عام من الهجمات، أخذت تتزايد أهميتها، ودعا المجلس إلى بذل مزيد من الجهد لكفالة أن يحظى الكفاح الماثل في المستقبل بأوسع قدر ممكن من التأييد[٢٣٠].

وأكد وزير خارجية الولايات المتحدة أنه اتضح، في أعقاب الهجمات، أن الإرهاب يشكل خطراً يتهدد السلام والأمن الدوليين؛ وأنه يتعيّن أن تتخذ إجراءات متضافرة وطويلة الأجل لاستئصال هذا الخطر. وأشار إلى الجهود المتضافرة التي بذلها الأعضاء في الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حتى ذلك الحين، بما في ذلك إقامة السلطة المؤقتة في أفغانستان. ورأى أن على المجتمع الدولي أن يعدّ نفسه لبذل جهد شاق طويل الأمد، تقاس مدته بالسنين وليس بالشهور، للقضاء على الخطر العالمي الذي يمثله الإرهاب[٢٣١].

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس[٢٣٢]، وبه قام المجلس بأمور، من بينها أنه:

كرّم المجلس الأبرياء الذين قُتلوا وأصيبوا من جراء هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛

أكّد أن تلك الهجمات كانت هجوما على الحضارة العالمية وعلى الجهود المشتركة الرامية إلى جعل هذا العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا؛

أهاب بجميع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تواصل وتُكثّف تعاونها مع لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩).

جيم - جلسة مجلس الأمن الرفيعة المستوى: مكافحة الإرهاب

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٦٨٨): القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٦٨٨، المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ”جلسة مجلس الأمن الرفيعة المستوى: مكافحة الإرهاب“.

وخلال الجلسة، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس[٢٣٣]، والأمين العام ورئيس لجنة مكافحة الإرهاب.

وأكد الأمين العام أن خطر الإرهاب، إذا أريد التصدي له بنجاح، يتطلب استجابة عالمية وعملا طويل الأجل. وحث الأمم المتحدة على وضع قواعد دولية فعالة لكي تضطلع بدور متزايد في ردع المرتكبين المحتملين للإرهاب. ونسب الدور الرئيسي في ذلك إلى لجنة مكافحة

(٢٢٩) S/PV.4607، الصفحة ٢.

(٢٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢-٣.

(٢٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣-٤.

(٢٣٢) S/PRST/2002/25.

(٢٣٣) كان جميع أعضاء المجلس، فيما عدا الجمهورية العربية السورية وشيلي، ممثلين على مستوى الوزراء.